

المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



البند 12 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة السابعة للجهاز الرئاسي

كيغالي، رواندا، 30 أكتوبر/تشرين الأول – 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

تقرير عن تنفيذ استراتيجية التمويل

الموجز

تسعى استراتيجية التمويل إلى استقطاب الموارد المالية من مجموعة واسعة من آليات التمويل دعماً لتنفيذ المعاهدة الدولية. وتتضمن الأخيرة مصادر التمويل الخاضعة لمراقبة الجهاز الرئاسي مباشرة، على غرار صندوق تقاسم المنافع وقنوات أخرى متعددة الأطراف على غرار الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل ومرفق البيئة العالمية، والقنوات الإقليمية والثنائية، والعديد من الآليات لتمويل أنشطة وطنية متعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وأقرّ الجهاز الرئاسي، في اجتماعه السادس، بأنه من الضروري اتباع استراتيجية تمويل فعالة بهدف تنفيذ المعاهدة الدولية وأنه يتعين على الجهاز الرئاسي استعراضها بانتظام. وقرر عقد اجتماع جديد للجنة الاستشارية المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل لإتاحة القاعدة التي ستجري على أساسها عمليات الاستعراض هذه. ويرد تقرير اللجنة، الذي يحتوي على عناصر لوضع قرار بشأن استعراض استراتيجية التمويل، في وثيقة منفصلة بعنوان تقرير اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل المرفوع إلى الدورة السابعة للجهاز الرئاسي¹. وتلتزم هذه الوثيقة توجيهاً من الجهاز الرئاسي بشأن تنفيذ استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية. كما أنها تبث عن التقدّم المحرز في تشغيل صندوق تقاسم المنافع مع توفير موجز عن التطورات المتعددة التي حصلت في مجال السياسات خلال فترة السنتين في ما يخص تنفيذ استراتيجية التمويل.

التوجيهات المطلوبة

إن الجهاز الرئاسي مدعو إلى اعتماد قرار لتوفير المزيد من التوجيهات عن تنفيذ استراتيجية التمويل مع الأخذ في الحسبان الأنشطة والتطورات الوارد ذكرها في هذه الوثيقة إلى جانب العناصر المذكورة في المرفق بهذه الوثيقة.

¹ الوثيقة IT/GB-7/17/12.



mu435

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على العنوان التالي:

<http://www.fao.org/plant-treaty/meetings/meetings-detail/en/c/888771/>

أولاً - مقدمة

1- تلتزم الأطراف المتعاقدة، طبقاً للمادة 18 من المعاهدة الدولية، بتنفيذ استراتيجية لتمويل تنفيذ المعاهدة الدولية. ويتمثل الهدف من الاستراتيجية في تعزيز توافر الموارد المالية وشفافيتها وكفاءتها وفعاليتها لتنفيذ الأنشطة التي نصّت عليها المعاهدة الدولية. ويتعيّن على الجهاز الرئاسي تحديد غاية من هذا التمويل بشكل دوري من أجل تعبئة الموارد للأنشطة والخطط والبرامج ذات الأولوية.

2- وتسعى استراتيجية التمويل التي اعتمدها الجهاز الرئاسي خلال اجتماعه الأوّل بموجب القرار 2006/1²، إلى استقطاب الموارد المالية من مجموعة واسعة من المصادر دعماً لتنفيذ المعاهدة الدولية.³ ولقد وقرّ الجهاز الرئاسي توجيهات منتظمة بشأن تنفيذ استراتيجية التمويل باعتبارها إحدى الآليات التشغيلية الرئيسية للمعاهدة الدولية.

3- وتشكّل فترة السنتين الحالية نقطة انتقالية باتجاه نهج منهجي واستراتيجي أكثر لتنفيذ استراتيجية التمويل بشكل أكثر استدامة وتنوعاً من السابق. ولقد شهدت الفترة منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجهاز الرئاسي عدداً من التطورات في مجال السياسات في ما يخصّ استراتيجية التمويل. ولقد عملت ثلاثة أجهزة تعقد اجتماعاتها بين الدورات بنشاط لدعم تنفيذ استراتيجية التمويل واستعراضها خلال فترة السنتين بناء على طلب الجهاز الرئاسي، على الشكل التالي:

- عقدت اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل اجتماعاً لها لإتاحة القاعدة التي سيحري على أساسها استعراض هذه الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن عمل اللجنة بدأ في نهاية فترة السنتين، يتيح تقريرها المقدم إلى الجهاز الرئاسي تحليلاً وعناصر لاتخاذ القرارات اللازمة لإنجاز الاستعراض بشكل منظم؛⁴
- قامت مجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة المعنية بتعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بتوفير معلومات محدّثة في تقريرها عن التقدّم المحرز لوضع تدابير رامية إلى زيادة المدفوعات والمساهمات القائمة على المستخدمين في صندوق تقاسم المنافع على نحو مستدام وقابل للتوقّع على المدى الطويل، الأمر الذي يشكّل عنصراً أساسياً من استراتيجية التمويل؛
- قدّم مكتب الدورة السابعة للجهاز الرئاسي عناصر مشورة إلى مرفق البيئة العالمية في ما يخصّ المعاهدة الدولية. كما أنه أخذ بعض القرارات المتصلة بتصميم وإطلاق الدعوة الرابعة إلى تقديم الاقتراحات لصندوق تقاسم المنافع للمعاهدة الدولية.

4- وسينظر الجهاز الرئاسي، ضمن بنود أخرى من جدول أعمال دورته السابعة، في عدد من القرارات الخاصة بالسياسات بشأن تنفيذ استراتيجية التمويل للمعاهدة الدولية على غرار توفير توجيهات في مجال السياسات إلى الصندوق

² على الرغم من ذلك، لم تُنجز استراتيجية التمويل. ولقد اعتمد الجهاز الرئاسي بعد ذلك أربعة ملاحق معلّقة خلال اجتماعيه الثاني والثالث.

ولمزيد من المعلومات الأساسية عن استراتيجية التمويل، انظر <http://www.fao.org/3/a-br577e.pdf>

³ يرد وصف مصادر الموارد المالية المحتملة لاستراتيجية التمويل في القسم الثاني من استراتيجية التمويل.

⁴ الوثيقة IT/GB-7/17/12، تقرير اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل المرفوع إلى الجهاز الرئاسي في دورته السابعة.

العالمي لتنوع المحاصيل. وفي حين أن هذه الجهود تُبذل بشكل منفصل، من المرتقب أن يتم جمعها في نهاية المطاف ضمن استراتيجية التمويل المحدثة التي تقوم اللجنة المعنية بهذه الاستراتيجية بوضعها حالياً لينظر فيها الجهاز الرئاسي.

5- وتشير الوثيقة هذه بإيجاز، في القسم الثاني، إلى استعراض استراتيجية التمويل. وتركز الأقسام التالية على تنفيذ استراتيجية التمويل، بحيث أن القسم الثالث يفيد بالتطورات في مجال السياسات المتعلقة بالموارد الخاضعة لرقابة الجهاز الرئاسي مباشرة، في حين يشير القسم الرابع إلى الموارد غير الخاضعة لمراقبته المباشرة. كما تم إعداد عدد من الوثائق الإعلامية لتوفير المزيد من المعلومات الأساسية إلى الجهاز الرئاسي.

ثانياً - استعراض استراتيجية التمويل

6- قرر الجهاز الرئاسي، في دورته السادسة، عقد اجتماع جديد للجنة الاستشارية المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل (اللجنة) من أجل إتاحة القاعدة التي سيجري على أساسها استعراض استراتيجية التمويل خلال الدورة السابعة للجهاز الرئاسي، بغية تعزيز أداء الاستراتيجية كما نصّ عليه القرار 2015/2.

7- ويرد في الوثيقة بعنوان "تقرير اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل المقدم إلى الدورة السابعة للجهاز الرئاسي"⁵، وصفٌ للعمل الذي اضطلعت به اللجنة خلال فترة السنتين لإرساء أسس استعراض استراتيجية التمويل من قبل الجهاز الرئاسي. وإن التقرير منظمٌ بحسب أقسام تتبع ترتيب الطلبات الرئيسية التي قدّمها الجهاز الرئاسي إلى اللجنة.

8- وأعدت اللجنة مشروع عناصر لوضع قرار بشأن تعزيز عمل استراتيجية التمويل لينظر فيه الجهاز الرئاسي. ويتيح ذلك أيضاً تصميماً مفصلاً لاستراتيجية التمويل المحدثة. ومن المقرر إدراج مشروع العناصر الذي أعدته اللجنة في القسم الأول المتعلق بعناصر القرار الوارد في المرفق بهذه الوثيقة.

ثالثاً - تنفيذ استراتيجية التمويل: الموارد الخاضعة لرقابة الجهاز الرئاسي مباشرة

9- يركز هذا القسم على صندوق تقاسم المنافع الذي يمثل عنصراً من النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها واستراتيجية التمويل للمعاهدة الدولية على حد سواء. وتخضع الموارد المالية لصندوق تقاسم المنافع لرقابة الجهاز الرئاسي مباشرة. وثمة أموال أخرى مشمولة باللوائح المالية للجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية التي تمكّن من تقديم مساهمات طوعية لتنفيذ المعاهدة الدولية، لا سيما الصندوق المخصص للأغراض المتفق عليها. وترد معلومات إضافية عن استخدام الأموال ضمن الصندوق المخصص للأغراض المتفق عليها خلال فترة السنتين في الوثيقة IT/GB-7/17/27. ولقد أوصت اللجنة المعنية باستراتيجية التمويل باتباع نهج برنامجي ليس فقط بالنسبة إلى صندوق تقاسم المنافع بل كذلك للصندوق الاستئماني المخصص للأغراض المتفق عليها.

⁵ الوثيقة IT/GB-7/17/12.

10- وبدأ تشغيل صندوق تقاسم المنافع في عام 2009. ولقد جرى تعبئة أكثر من 25 مليون دولار أمريكي للصندوق منذ ذلك الحين، وتم استهداف 55 طرفاً متعاقداً من البلدان النامية من خلال 61 من المشاريع. واستلم المكتب، خلال فترة السنتين، تقارير منتظمة عن التقدم الحرز في تنفيذ دورة مشاريع صندوق تقاسم المنافع. وتتيح الوثيقة بعنوان تقرير صندوق تقاسم المنافع: 2016-2017،⁶ تقريراً مرحلياً عن أنشطة الجهاز الرئاسي الجارية خلال فترة السنتين. وتوضّح الفقرات التالية بعض أبرز الأحداث التي شهدتها فترة السنتين في ما يخصّ صندوق تقاسم المنافع.

11- وتتوخى الإجراءات التشغيلية لاستخدام الموارد الخاضعة لرقابة الجهاز الرئاسي مباشرة، في الخطوة النهائية من دورة المشاريع، القيام بتقييم مستقل على مستوى حافظة المشاريع. واعتمد الجهاز الرئاسي أيضاً، في دورته الرابعة، إجراءات لرفع التقارير والرصد والتقييم.⁷ وقام فريق مستقل معني بالتقييم، يعمل تحت مظلة مكتب التقييم لدى المنظمة، بالتخطيط للتقييم المستقل لحافظة المشاريع الثانية وتنفيذه خلال فترة السنتين 2016-2017. وعالج التقييم مسائل الفعالية والكفاءة في تنفيذ حافظة المشاريع بناء على طلب الجهاز الرئاسي. وإنها المرة الأولى التي يجري فيها تقييم مستقل لحافظة صندوق تقاسم المنافع، وجمع المعلومات عن أداء المشاريع المنجزة بشكل منهجي وقائم على الأدلة ضمن تقرير واحد. ويتضمّن تقرير التقييم توصيات ودروس مستفادة تمثّل مساهمات قيّمة لاستعراض استراتيجية التمويل.⁸

12- وتتألف حافظة المشاريع الممولة عن طريق دورة المشاريع الثالثة من 22 مشروعاً من المزمع تطبيقها في 44 من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأدنى وجنوب شرق المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويبقى نطاق المشاريع الممولة شبيهاً بنطاق الدعوات السابقة بحيث أنه يركّز على معالجة انعدام الأمن الغذائي وتغيّر المناخ عبر إدارة التنوع الوراثي للمحاصيل. وتتوخى مشاريع النافذة 2 أنشطة دعم مصممة لضمان صون أصناف المحاصيل المكيفة محلياً التي تتسم بأهمية بالنسبة إلى الأمن الغذائي وإعادة إدخالها وتطويرها وصونها في حقول المزارعين. وتتوخى مشاريع النافذة 3 إتاحة التمويل اللازم للجهود العلمية الرامية إلى تحديد سمات محددة وتربية أصناف جديدة تتحمّل الضغوطات الناجمة عن الظروف المناخية، وبناء قدرة مجتمعات المزارعين الضعيفة في البلدان المستهدفة على الصمود في نهاية المطاف. وتعزز مشاريع النافذتين 2 و3 بعضها البعض بصورة متبادلة وتكميلية لإجراء تحسينات وتكييف المادة الوراثية وإتاحة معلومات ذات القيمة المضافة للمجتمعات المعرّضة، إمّا من خلال عمليات الصون في المزارع أو عبر البحوث والدراسات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

13- ومنذ البدء بتنفيذ حافظة المشاريع، تم تحقيق المخرجات الواردة في ما يلي:

- أشرك 18 252 من المزارعين والباحثين والمرّبين والقيّمين على بنوك الجينات والمسؤولين الحكوميين والطلاب والمحاضرين بشكل مباشر في المبادرات الممولة التي عادت بالفائدة على المشاركين فيها؛
- من المتوقع أن يستفيد 51 980 شخصاً بشكل مباشر من تنفيذ حافظة المشاريع، وأن يستفيد ما لا يقلّ عن 243 916 شخصاً بشكل غير مباشر بفضل النهوض بنتائج الحافظة؛

⁶ الوثيقة IT/GB-7/17/Inf.5.

⁷ الملحق 1 بالقرار 2011/3، <http://www.fao.org/3/a-be453e.pdf>.

⁸ الوثيقة IT/GB-7/17/ Inf. 18، تقرير التقييم المستقل لدورة المشاريع الثانية لصندوق تقاسم المنافع.

- عمل أكثر من 100 مؤسسة حتى الآن على إقامة شراكات من أجل تنفيذ أنشطة المشاريع، وتشارك المؤسسات هذه في جميع مراحل تنفيذ المشاريع؛
- صنّف العلماء والمزارعون 4 040 من أصناف المحاصيل المستهدفة لتحليل إمكانيات التكييف والانتقاء؛ ويجري حالياً دمج السمات المفضّلة لمواصلة تطوير الأصناف المحسّنة.

14- وقام الجهاز الرئاسي في دورته السادسة بما يلي:

- مدد الخطة الاستراتيجية لتشغيل صندوق تقاسم المنافع لفترة السنتين 2015-2017 للتمكين من مواصلة العمل على تعبئة الموارد والاتصالات والترويج وتحديد العلامات التجارية للمعاهدة الدولية وظهرها في وسائل الإعلام من أجل تحسين تمويل صندوق تقاسم المنافع وبروزه؛
- ودعا الأطراف المتعاقدة وغيرها من الأطراف إلى تقديم مساهمات تصل قيمتها الإجمالية إلى ما لا يقلّ عن 10 ملايين دولار أمريكي لتمكين إطلاق الدورة الرابعة من مشاريع صندوق تقاسم المنافع؛ وقرر على أساس استثنائي، الترحيب بمساهمات تركز من باب الأولوية على إقليم أو محصول معيّن.

15- ولقد اضطلعت الأمانة بأنشطة لتعبئة الموارد من أجل دورة المشاريع الرابعة لصندوق تقاسم المنافع. وتتضمن الأنشطة الرئيسية تنظيم أحداث مخصصة واتخاذ تدابير لتعزيز الظهور من أجل تسليط الضوء على أثر صندوق تقاسم المنافع ونتائجه؛ والبحث عن شراكات محتملة في مجال التمويل وعن فرص إقليمية بما في ذلك مع القطاع الخاص؛ وتطوير العلاقات وإشراك جهات مانحة جديدة أو قديمة، والاتصال بها لتساهم في دورة المشاريع الرابعة. وفي وقت إعداد هذه الوثيقة، وصل المبلغ المتوافر للدعوة الرابعة إلى تقديم الاقتراحات لصندوق تقاسم المنافع إلى ما قيمته 5.5 مليون دولار أمريكي. وترغب الأمانة في الإعراب عن تقديرها وشكرها لكل من أستراليا والنمسا وإيطاليا والنرويج والسويد والاتحاد الدولي للبدور للمساهمات المقدمة لأغراض الدعوة الرابعة إلى تقديم الاقتراحات خلال فترة السنتين الحالية.

16- ووافق مكتب الدورة السابعة للجهاز الرئاسي في اجتماعه الثاني المنعقد في مارس/آذار 2017 على إطلاق الدعوة الرابعة إلى تقديم الاقتراحات قبل الدورة المقبلة للجهاز الرئاسي على الرغم من عدم بلوغ الغاية المحددة. وأخذ القرار هذا لضمان الاستخدام الكامل للمساهمات التي تم تأمينها من أجل الدعوة الرابعة إلى تقديم الاقتراحات، والحؤول دون سحب الأموال أو تحويلها من جانب الجهات المانحة لغياب أنشطة الإنفاق.

17- وأحاطت اللجنة المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل علماً بخطة المكتب المتمثلة في إطلاق دورة التمويل الرابعة لصندوق تقاسم المنافع بحلول الدورة السابعة للجهاز الرئاسي. وطلبت إلى الرئيسين المشاركين التواصل مع المكتب للتبليغ عن التقدّم الحرز في تحديث استراتيجية التمويل والنظر في الإمكانيات المتاحة لاستخدام دورة التمويل الرابعة كوسيلة للانتقال إلى النهج البرنامجي المقترح لتحديث استراتيجية التمويل. وعرض الرئيسان المشاركان، عبر مؤتمر عن بُعد مع المكتب، موجزاً عن العمل الذي قامت به اللجنة. وطلب أعضاء المكتب الحصول على مشروع محدّث من الدعوة الرابعة إلى تقديم الاقتراحات لاستعراضه، إلى جانب توضيحات عن الاختلافات الموجودة بين الدعوة الرابعة وما سبقها من دعوات من حيث النهج البرنامجي المقترح.

رابعاً- تنفيذ استراتيجية التمويل: الموارد الخاضعة لرقابة الجهاز الرئاسي مباشرة

18- نظرت اللجنة المعنية باستراتيجية التمويل في عدد من المسائل المتصلة بالموارد غير الخاضعة لرقابة الجهاز الرئاسي مباشرة في سياق تحديث استراتيجية التمويل. وتضمنت هذه المسائل الملاحظات التالية:

- يمكن تحسين استراتيجية التمويل من خلال تعزيز التركيز على الموارد غير تلك التي يوفّرها صندوق تقاسم المنافع والصندوق المخصص للأغراض المتفق عليها، بما في ذلك من خلال معالجة مسألة التعاون مع آليات دولية أخرى وتحسين عمليات رفع التقارير عن التمويل على المستويات الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف بالنسبة إلى الأنشطة المهمة لتنفيذ المعاهدة الدولية.
- ويجب أن تسعى المرحلة التالية من تنفيذ استراتيجية التمويل إلى توطيد الروابط بين مختلف مصادر التمويل والشركاء من خلال انتهاز فرص التخطيط التشاركي والإنفاق المشترك وتحديد القنوات المناسبة لإقامة مثل هذه الروابط.

19- وفي حين أن تحديث استراتيجية التمويل جارٍ على قدم وساق، يجب تسليط الضوء في هذا القسم على تطورين في مجال السياسات. ويشكّل الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل عنصراً أساسياً في استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية في ما يتعلق بصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة خارج مواقعها الطبيعية وتوافرها. واعتمد الجهاز الرئاسي لأول مرة في دورته السادسة، قراراً (القرار 2015/8) يوفّر توجيهات بشأن السياسات إلى الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل. ويغطي القرار مجالات مختلفة من التوجيهات الخاصة بالسياسات بما فيها بشأن تعبئة الموارد والمسائل العلمية والفنية والنظام العالمي للمعلومات والتواصل والإرشاد. وشارك الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل بصورة نشطة في عمل اللجنة المعنية باستراتيجية التمويل وبدعم هذا العمل خلال فترة السنتين بناء على طلب الجهاز الرئاسي. وسوف يتابع الجهاز الرئاسي النظر في القرار 2015/8 في إطار البند 22 من جدول أعمال الدورة الحالية. ويرد في الوثيقتين بعنوان *التعاون مع الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل⁹ وتقرير الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل¹⁰*، المزيد من المعلومات بهذا الشأن. وترمي العملية الجارية لتوفير التوجيهات في مجال السياسات إلى الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل بشكل منظم ومنتظم إلى مواصلة تحسين العلاقة القائمة مع الصندوق العالمي وتحسين عمل استراتيجية التمويل.

20- وخلال فترة السنتين هذه، قام مكتب الدورة السابعة للجهاز الرئاسي بوضع عناصر مشورة لمرق البيئية العالمية بشأن المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة¹¹، التي طلب الجهاز الرئاسي وضعها بموجب القرار 2015/7. وتتم مناقشة العملية الجارية خلال فترة السنتين هذه ومتابعتها بمزيد من التفاصيل في الوثيقة بعنوان *تقرير بشأن التعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي¹²*. ويمثّل إسداء المشورة بشكل منتظم ومنتظم من جانب الجهاز الرئاسي إلى مرفق البيئية العالمية، عن طريق اتفاقية التنوع البيولوجي، إجراءً آخر من شأنه تحسين عمل استراتيجية التمويل.

⁹ الوثيقة IT/GB-7/17/20.

¹⁰ الوثيقة IT/GB-7/17/21.

¹¹ الوثيقة IT/GB-7/17/Inf. 15.

¹² الوثيقة IT/GB-7/17/19.

مشروع القرار **/ 2017/ تنفيذ استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية

إنَّ الجهاز الرئاسي،
إذ يذكّر بالمواد 2-13 و3-13 و3-18 و3-19 من المعاهدة الدولية؛
وإذ يذكّر بالقرار 2015/2 وغيره من القرارات السابقة بشأن تنفيذ استراتيجية التمويل؛

القسم الأول: استعراض استراتيجية التمويل

[انظر مشروع عناصر القرار (الفقرات من 1 إلى 15) الوارد في الملحق 1 بالوثيقة IT/GB-7/17/12،
تقرير اللجنة الاستشارية المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل المرفوع إلى الجهاز الرئاسي في دورته السابعة]

القسم 2: تنفيذ استراتيجية التمويل

- 16- يركّز على أهمية مواصلة العمل على تعبئة الموارد والاتصالات والترويج وتحديد العلامات التجارية للمعاهدة الدولية وظهورها في وسائل الإعلام من أجل تحسين تمويل صندوق تقاسم المنافع والصندوق المخصص للأغراض المتفق عليها وبروزهما؛
- 17- ويشدد على أهمية الإبلاغ عن نتائج المشاريع الممولة ضمن دورات مشاريع سابقة لصندوق تقاسم المنافع، والعمل الجاري والنتائج المتوقعة من دورة المشاريع الثالثة في إطار استراتيجية الاتصالات الأوسع نطاقاً للمعاهدة الدولية؛
- 18- يشكر فريق التقييم المستقل ومكتب التقييم التابع لمنظمة الأغذية والزراعة على اضطلاعهما بتقييم دورة المشاريع الثانية لصندوق تقاسم المنافع تماشياً مع الإجراءات التشغيلية للصندوق، ويركّز على أهمية اتباع التوصيات والدروس المستفادة الناشئة عن التقييم لدى تنفيذ دورتي المشاريع الثالثة والرابعة لصندوق تقاسم المنافع، إلى جانب استعراض استراتيجية التمويل؛
- 19- ويرحب بالمساهمات المالية التي قدّمها كل من أستراليا والنمسا والنرويج والسويد إلى صندوق تقاسم المنافع خلال فترة السنتين 2016-2017 دعماً للحولة الرابعة من دورة مشاريع صندوق تقاسم المنافع؛
- 20- ويرحب بالمساهمات المالية التي قدّمها الاتحاد الدولي للبذور والرابطة الأوروبية للبذور دعماً للحولة الرابعة من دورة مشاريع صندوق تقاسم المنافع علماً أنّها تشكّل المساهمات الطوعية الأولى القائمة على المستخدمين والمقدمة إلى الصندوق، ويناشد جهات أخرى من القطاع الخاص، لا سيما قطاعي البذور وتجهيز الأغذية، بتقديم مثل هذه المساهمات.

- 21- ويشكر مكتب الجهاز الرئاسي على تصميم الدعوة الرابعة إلى تقديم الاقتراحات لصندوق تقاسم المنافع وإطلاق هذه الدعوة؛
- 22- ومذكراً بالفقرة 7 من القرار 2015/2، **يطلب** إلى الأمانة إرجاء التحضيرات الرامية إلى عقد مؤتمر للجهات المانحة إلى حين إنجاز عملية استعراض استراتيجية التمويل من أجل استقطاب المزيد من الموارد لصندوق تقاسم المنافع والصندوق المخصص للأغراض المتفق عليها التابعين للمعاهدة الدولية.